التوجهات والخطة الاستراتيجية للمحاكم المالية 2022-2026

من أجل إحداث الأثر وتعزيز الثقة لدى المواطن

التوجهات والخطة الاستراتيجية للمحاكم المالية 2022-2026

- التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية 2022-2026
- الخطة الاستراتيجية للمحاكم المالية 2022-2026

التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الحِـرْصُ عـلى قيـام هـذه المؤسسـة بمهامهـا الدسـتورية، لاسـيما في ممارسـة المراقبـة العليـا عـلى المالـية العموميـة، وفي مجـال تدعيـم وحمايـة مبـادئ وقيـم الحكامـة الجيـدة والشـفافية والمحاسـبة.

القصر الملكي بفاس، يوم الإثنين 22 مارس 2021
بمناسبة تعيين السيدة زينب العدوي رئيسا أولا
للمجلس الأعلى للحسابات

كلمة السيدة الرئيس الأول

تستلهم التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية برسم الفترة 2022-2026 مضامينها من التوجيهات الملكية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** والقاضية بقيام هذه المحاكم بمهامها الدستورية، لاسيما في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وفي مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

وتؤسس هذه التوجهات الاستراتيجية لمرحلة جديدة في تاريخ الرقابة العليا على المالية العمومية ببلادنا، هدفها الأسمى ترسيخ مكانة هذه المؤسسة الدستورية، والرفع من أثر أعمال المحاكم المالية بما ينعكس إيجابا على المعيش اليومي للمواطن.

وتنسجم مضامين هذه التوجهات وأهدافها مع الأوراش الكبرى لبلادنا، تحت **القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله**، والتي تجعل من المواطن هدفها الرئيسي.

كما تتوخى هذه التوجهات الاستراتيجية تكريس وظيفة المجلس الأعلى للحسابات، بصفته جهازا أعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وتعزيز ثقة مختلف الأطراف المعنية في مخرجات ونتائج أعمال المحاكم المالية. وتشكل هذه التوجهات كذلك إطارا مرجعيا يحدد الأهداف الرئيسية للمحاكم المالية ويؤطر أعمالها خلال الفترة 2022-2026.

وقد تمت بلورة هذه التوجهات، انسجاما مع الممارسات الفضلى، وفق مقاربة تشاورية وتشاركية، انخرطت فيها مختلف مكونات المحاكم المالية، وأخذت بعين الاعتبار انتظارات الأطراف ذات العلاقة.

كما تم استحضار التحديات الناجمة عن التحولات التي يعرفها السياقان الدولي والوطني، فضلا عن توصيات النموذج التنموي الجديد، وكذا التطور الذي عرفه تدبير الشأن العام بصفة عامة، والتدبير المبني على النتائج للمالية العمومية بصفة خاصة.

وترتبط التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية برسم الفترة 2022-2026 بمجالات البرمجة، وإعداد التقارير، وجودة التوصيات وتتبعها، وإرساء سياسة عقابية ملائمة، وتأهيل الموارد البشرية، وإرساء أسس صلبة من أجل التحول الرقمي.

والله ولي التوفيق.

زينب العدوي
الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية 2022-2026

التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية

1 - مقاربة جديدة في برمجة أعمال المحاكم المالية

التركيز على المهام الرقابية ذات القيمة المضافة والمرتبطة بالرهانات الحالية للبرامج والمشاريع العمومية وآثارها، بالإضافة إلى ضمان تغطية واسعة للأجهزة الخاضعة لمراقبة المحاكم المالية عبر اللجوء إلى آليات ملائمة للمراقبة والرصد.

إنجاز أعمال ذات جودة داخل آجال معقولة، مع اعتماد مقاربة المخاطر وبرمجة متعددة السنوات، بهدف ضمان التوازن والشمولية في ممارسة الاختصاصات ولضمان المرونة اللازمة من أجل مسايرة الواقع والإشكاليات والرهانات الجديدة للتدبير العمومي.

2 - إعداد تقارير نوعية وإصدارها بشكل منتظم

اعتماد مقاربة جديدة في إعداد وإنجاز التقرير السنوي من حيث الشكل ومن حيث المضمون:

- رسائل واضحة بخصوص الإشكاليات الكبرى تبعا للمهمات الرقابية المنجزة.
- توصيات مقترحة وفق منظور يهدف إلى تحقيق النجاعة وتحسين الأداء وإنجاز المشاريع والمساعدة على اتخاذ القرار وتدارك المخاطر.

تسهيل مقروئية التقرير من خلال إبراز الملاحظات الأساسية والدروس المستخلصة من مختلف المهمات الرقابية وكذا النقط الإيجابية المسجلة وسبل التحسينات على مستوى تدبير الأجهزة والبرامج والمشاريع.

3 - تحسين جودة التوصيات الصادرة عن المحاكم المالية وتتبع تنفيذها

إحداث منصة رقمية توضع رهن إشارة الأجهزة الخاضعة لرقابة المجلس، بهدف ضمان تتبع فعال للتوصيات الصادرة عن المحاكم المالية وتسهيل تبليغ المعطيات والمعلومات,

تعيين القطاعات الحكومية لمخاطب محدد قصد تسهيل التبادل والتنسيق، وذلك بهدف التوفر بصفة منتظمة على المعلومات والمؤشرات بشأن العناية التي تم إيلاؤها للتوصيات ومدى تقدم مسار تطبيقها وأسباب التأخر والإكراهات المرتبطة بتطبيقها.

التنسيق مع وحدة تتبع التوصيات المحدثة لدى رئاسة الحكومة.

4 - إرساء السياسة العقابية للمحاكم المالية

إعمال مقاربة المراقبة المندمجة لإنشاء جسور قانونية بين مختلف اختصاصات المحاكم المالية، يتوخى من خلالها إعطاء دفعة قوية للوظيفة العقابية وتحقيق الردع الخاص والعام.

اعتماد السياسة العقابية للمحاكم المالية على معايير عقلانية وموضوعية، تأخذ بعين الاعتبار الظروف والأسباب التي كانت وراء ارتكاب المخالفات المسجلة، وكذا خطورة الضرر وآثاره المالية والبنيوية والتنظيمية ووقعه على المواطنين.

التنسيق مع السلطة القضائية.

5 - تأهيل الموارد البشرية وتطوير أساليب اشتغال المحاكم المالية

تأهيل الموارد البشرية عن طريق التكوين والتوظيف، مع استهداف بعض الفئات التي تتوفر على تجارب في مجالات معينة (مهن المستقبل والقطاعات المتطورة).

تعزيز ثقافة الجودة والإتقان والتقيد بالمعايير المهنية وتطوير آليات للمساعدة في المراقبة من قبيل تقنيات لتحليل المخاطر ومراقبة الأنظمة المعلوماتية.

6 - إرساء أسس صلبة من أجل التحول الرقمي للمحاكم المالية

إرساء ثقافة رقمية على مستوى المحاكم المالية واعتماد تقنيات جديدة لتحقيق قيمة مضافة في ممارسة مهامها، وكذا لتعزيز مستوى تحليل المعطيات وتبسيط المساطر وتحسين طريقة إعداد التقارير وجميع أعمال المحاكم المالية.

تشجيع العمل التشاركي وتبادل المستندات ورقمنة الحسابات والوثائق، بالإضافة إلى ضمان أمن النظام المعلوماتي للمحاكم المالية.

الخطة الاستراتيجية للمحاكم المالية 2022-2026

مراحل إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية

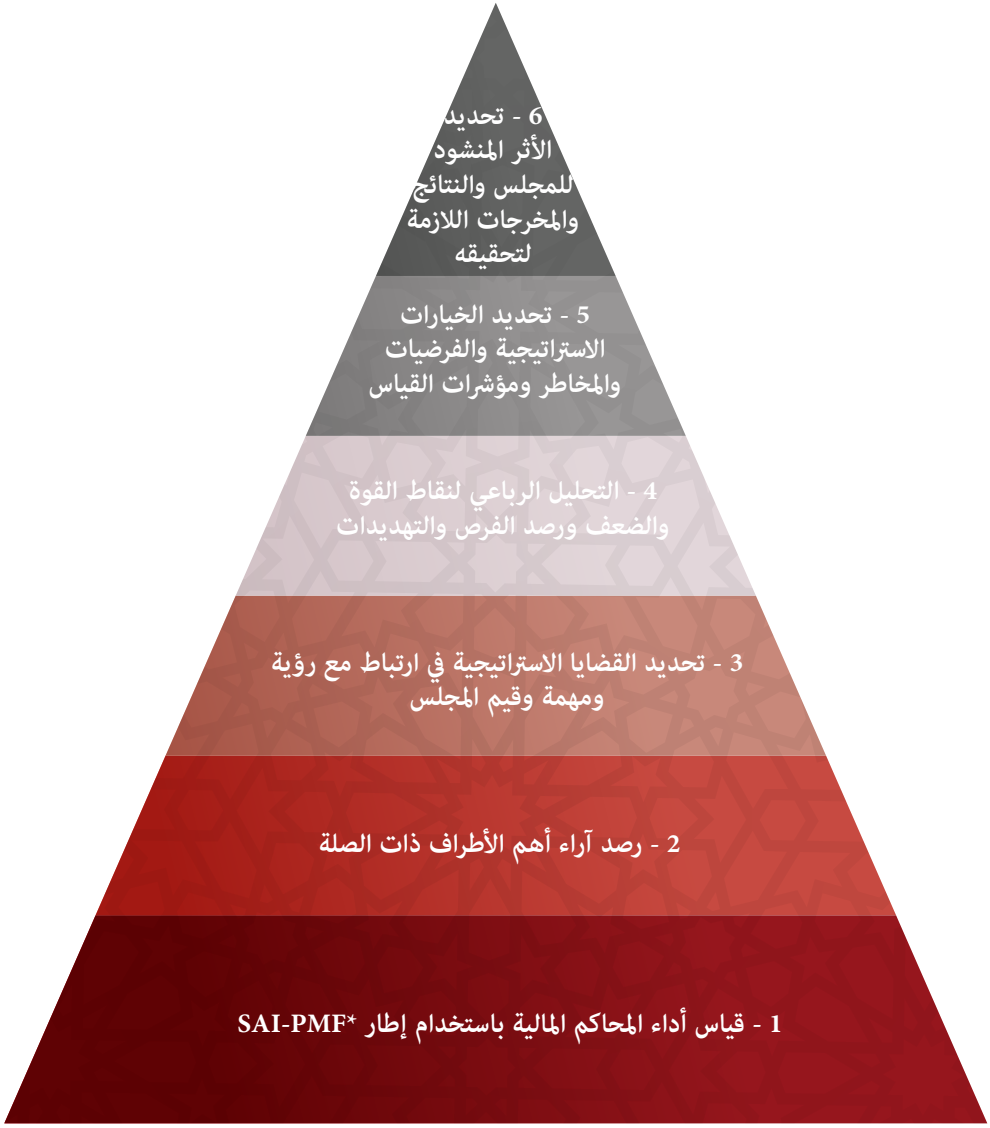

* الإطار الدولي لتقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبية

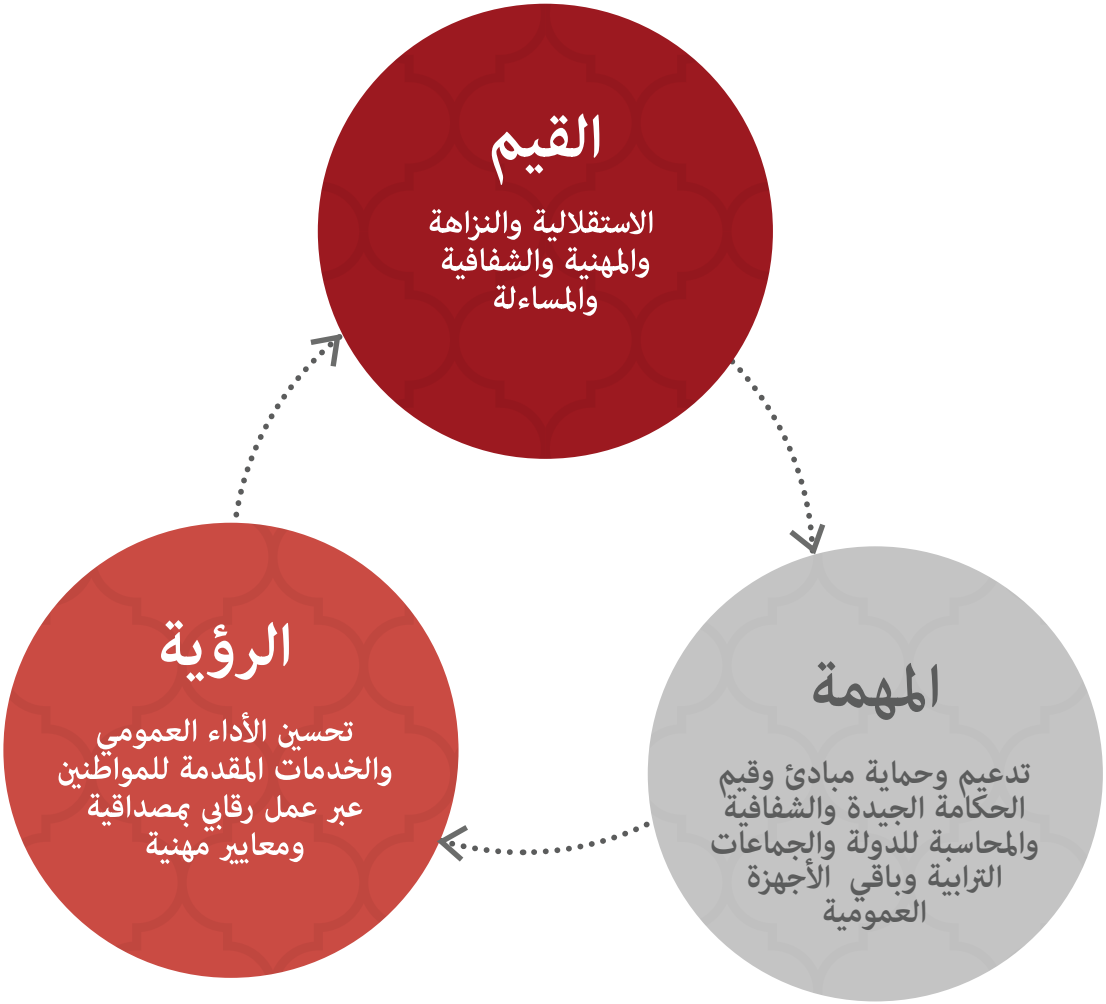
القيم
الاستقلالية والنزاهة والمهنية والشفافية والمساءلة
المهمة
تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة للدولة والجماعات الترابية وباقي الأجهزة العمومية
الرؤية
تحسين الأداء العمومي والخدمات المقدمة للمواطنين عبر عمل رقابي بمصداقية ومعايير مهنية

قيم المجلس

الاستقلالية

- المجلس مؤسسة دستورية مستقلة عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- يتمتع قضاته بعدم قابلية العزل والنقل إلا بمقتضى القانون.
- يمارس المجلس وأعضاؤه صلاحياتهم باستقلالية تامة وبدون تأثير خارجي من شأنه أن يؤثر في عملهم المهني أو نتائج أعمالهم.
- يتمتع المجلس بالاستقلالية في برمجة مهامه الرقابية وفي إنجازها وإعداد تقاريرها وقراراتها وتتبع مآلها.
- يحدد المجلس بكل حرية أنماط تسييره والكفاءات المهنية البشرية اللازمة لممارسة صلاحياته.

النزاهة

- يلتزم المجلس بمبدأ النزاهة ويحرص على أن يكون مؤسسة نموذجية يقتدى بها.
- يلتزم قضاة المجلس في كافة الأحوال بواجب النزاهة والاستقامة في تصرفاتهم المهنية والشخصية بما :
  - يعزز مصداقية المجلس والثقة في أعماله.
  - يجنب أي موقف أو سلوك من المحتمل أن يشكك في نزاهتهم وحيادهم المهني أو يمس موضوعية عملهم.
- يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لمنع حالات تضارب المصالح.

المهنية

- يمارس المجلس صلاحياته وفق مبادئ الموضوعية والحياد والكفاءة.
- يتقيد قضاة المجلس بالمعايير المهنية المعتمدة دوليا في عمل الأجهزة العليا للرقابة عند تنفيذ المهام الرقابية.
- يعملون على تطوير معارفهم وخبراتهم في المجالات العلمية والمهنية المرتبطة بعملهم ومسؤولياتهم بما يرفع من جودة أعمال المجلس.

الشفافية والمساءلة

- يمارس المجلس صلاحياته بشفافية كاملة ويقدم تقارير عن نتائج أعماله وإدارته.
- يرفع المجلس تقريرا سنويا لجلالة الملك، يتضمن بيانا عن جميع أعماله، ويوجهه إلى رئيس الحكومة، وإلى رئيسي مجلسي البرلمان، وينشر بالجريدة الرسمية للمملكة.
- يقدم الرئيس الأول عرضا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان بغرفتيه .
- يرفع المجلس تقارير عن أدائه واستخدام الموارد البشرية والمالية المتاحة له.
- ينشر نتائج عمله بانتظام.

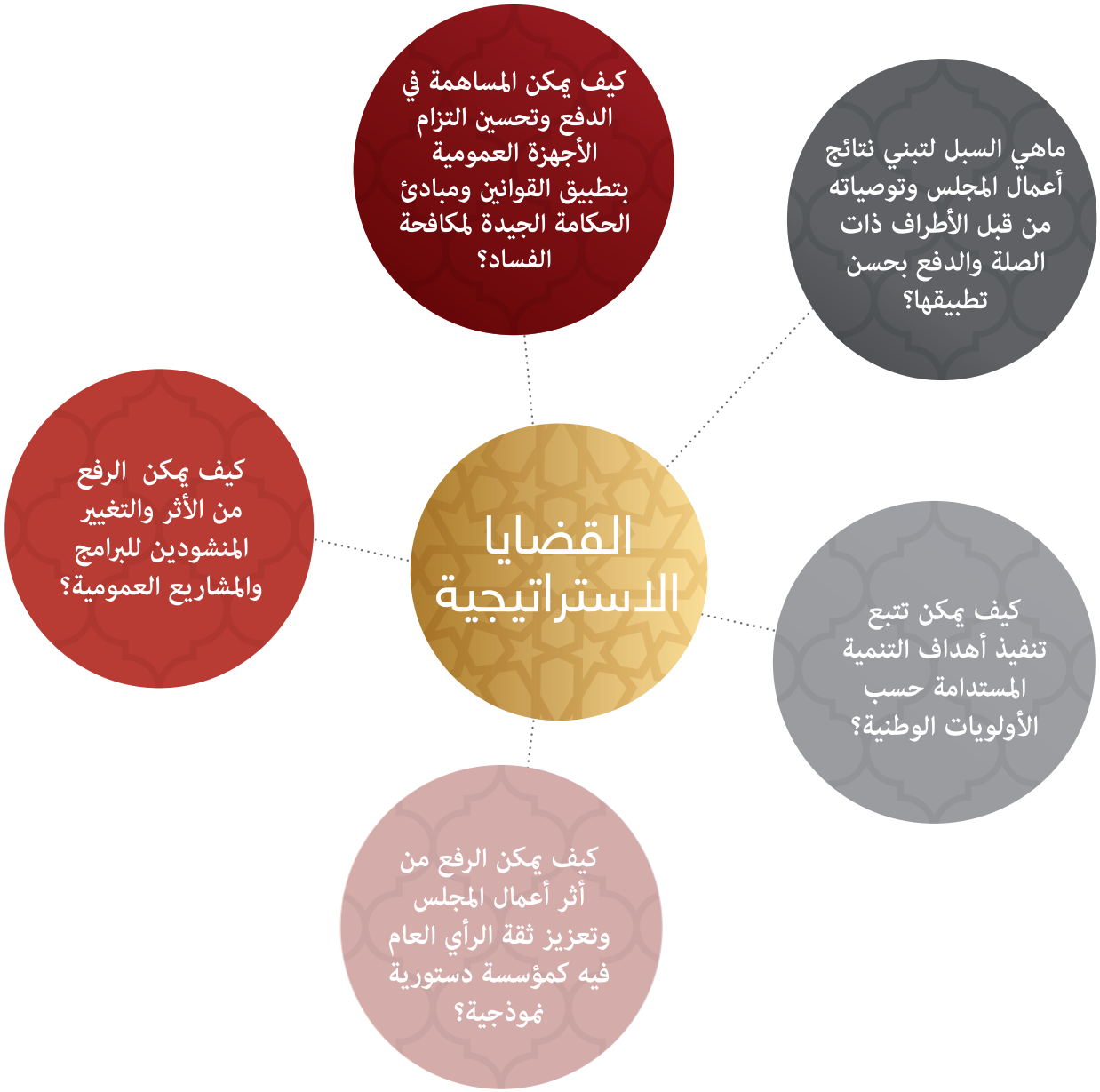
القضايا الاستراتيجية
كيف يمكن المساهمة في الدفع وتحسين التزام الأجهزة العمومية بتطبيق القوانين ومبادئ الحكامة الجيدة لمكافحة الفساد؟
ماهي السبل لتبني نتائج أعمال المجلس وتوصياته من قبل الأطراف ذات الصلة والدفع بحسن تطبيقها؟
كيف يمكن الرفع من الأثر والتغيير المنشودين للبرامج والمشاريع العمومية؟
كيف يمكن تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حسب الأولويات الوطنية؟
كيف يمكن الرفع من أثر أعمال المجلس وتعزيز ثقة الرأي العام فيه كمؤسسة دستورية نموذجية؟

الإطار المنطقي لاستراتيجية المجلس الأعلى للحسابات

ثقافة المؤسسة والقيادة

قدرات المجلس

القدرة المؤسسية للمجلس

استقلالية يضمنها الدستور وإطار قانوني يمنح اختصاصات واسعة

القدرات التنظيمية والقدرات المهنية

- تخطيط فعال وشامل للرقابة يقوم على رصد المخاطر ويأخذ بعين الاعتبار انتظارات الأطراف ذات الصلة
- منهجيات رقابية تتلاءم والمعايير الدولية
- كفاءات ومهارات متطورة في جميع مجالات التحقيق القضائي والرقابة والتقييم
- تقنيات رقابية تستند إلى استعمال التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلوميات
- حكامة داخلية ونظم تدبيرية فعالة
- منظومة متكاملة لمراقبة الجودة
- تبني واعتماد نظرية التغيير لمواكبة تطور المجلس
- آليات تواصلية فعالة مع الأطراف ذات الصلة

ثقافة المؤسسة والقيادة

مخرجات المجلس

- تقارير فعالة لتتبع التوصيات الصادرة عن المجلس
- تقارير رقابية ذات جودة عالية وانتاجية مرتفعة تأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة
- تقارير المساءلة
- قرارات تعكس وظيفة عقابية فعالة
- تقارير ذات جودة تخص تقييم البرامج والمشاريع العمومية
- تقارير رقابية ذات جودة حول التحول الرقمي
- تواصل فعال بشأن نتائج الرقابة

نتائج أعمال المجلس

- تبني الأطراف ذات الصلة لنتائج المهمات الرقابية ولتوصيات المجلس والدفع بتطبيقها وتتبعها
- الرفع من أثر أعمال المجلس وتعزيز ثقة الرأي العام فيه
- تحسين التزام المؤسسات العمومية بتطبيق القوانين والأنظمة ومبادئ الحكامة الجيدة والمساهمة في مكافحة الفساد
- الرفع من أثر البرامج والمشاريع العمومية بما في ذلك مشاريع التحول الرقمي
- تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

المساهمة في إحداث الأثر

- تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في القطاع العام والشراكات بين الدولة والجماعات الترابية وباقي الأجهزة العمومية والقطاع الخاص
- تحسين الخدمات والتجهيزات العمومية والأثر على حياة المواطنين وإطار الاستثمار

السياق | النموذج التنموي الجديد | الجهوية المتقدمة | التدبير المبني على الأداء والنتائج | الأوراش الكبرى

استمرارية دورة الإدارة الاستراتيجية

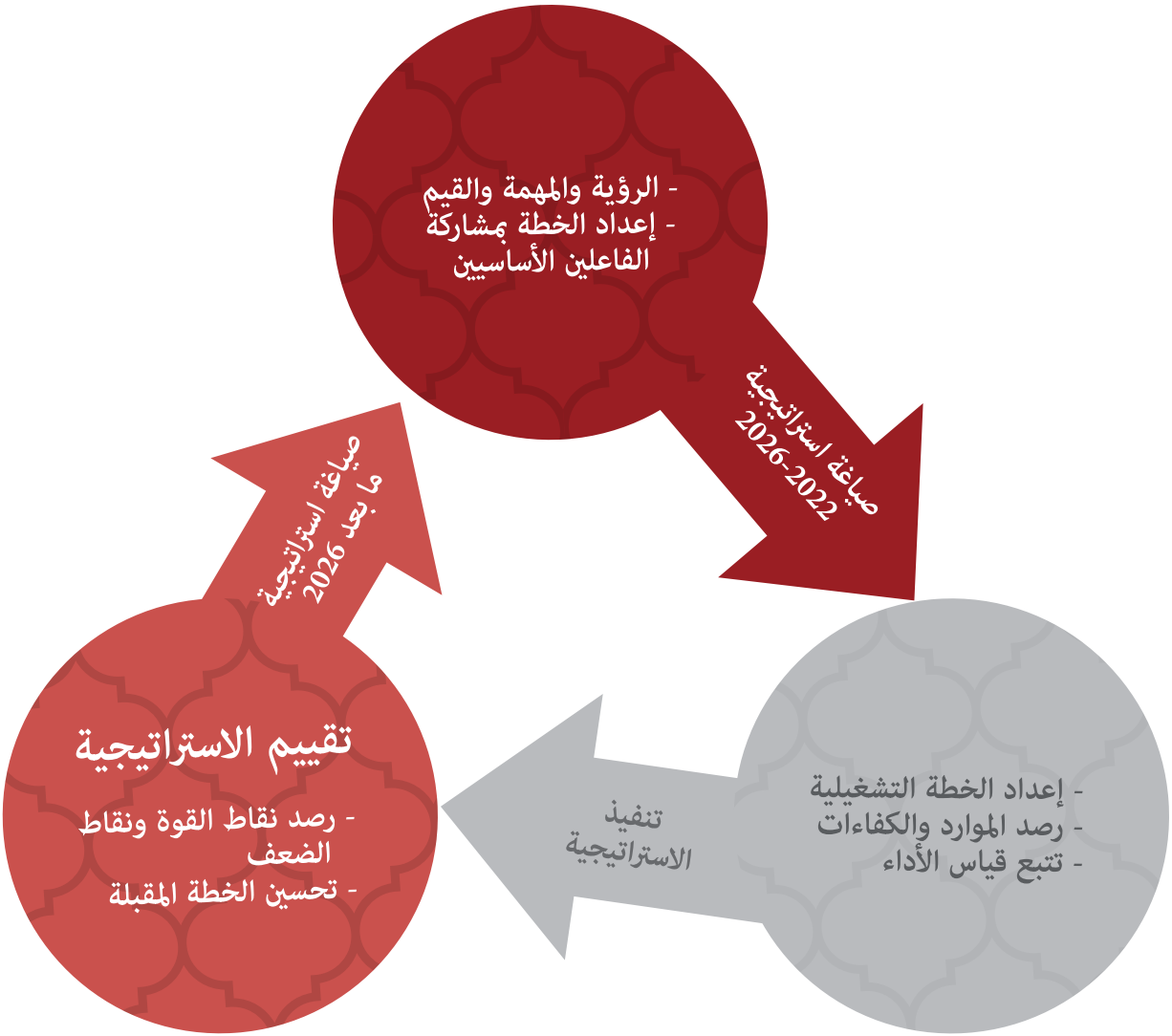

الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي : البنيات المهنية

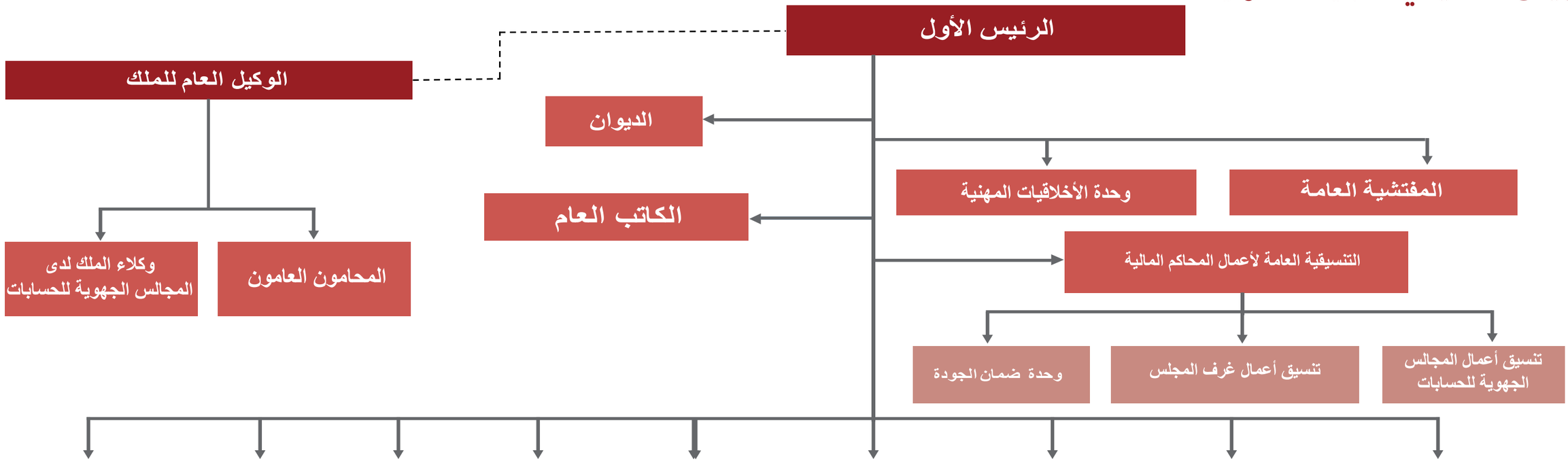

الهيكل التنظيمي : بنيات الدعم